تونس

كلمة

سعادة السفير محمد خالد الخياري

المندوب الدائم للجمهورية التونسية لدى الأمم المتحدة

خلال النقاش العام

الدورة السابعة والخمسون

لجنة وضع المرأة

سيدتي الرئيسة،

إسمحوا لى فى بادئ الأمر أن أهنئكم لتوليكم رئاسة أشغال الدورة السابعة والخمسون للجنة وضع المرأة كما لا يفوتني أن أتقدم بتهاني الخالصة لكافة أعضاء المكتب معربة عن ثقتي التامة في أن تكلل جهودكم بنتائج مثمرة وإيجابية.

كما انتهز هذه الفرصة لكي أعرب عن ترحيب بلادي بالجهود القيمة التي تبذلها الأمم المتحدة وعلى رأسها السيد باكي مون للنهوض بمكانة المرأة وتعزيز حقوقها على الصعيد العالمي وأود ايضا أن أتقدم بجزيل الشكر للسيدة ميشال باشلي، المديرة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ، لسعيها المستمر للرقي بوضع المرأة وتحريرها من مختلف القيود ومظاهر المعاناة حتى تتمكن من أن تصبح شريكا فاعلا في الشأن العام والخاص.

ويود وفد بلادي أن يضم صوته للبيانين اللذين ألقيا بإسم المجموعة الإفريقية ومجموعة السبع وسبعين والصين.

سيدتى الرئيسة،

فقد ازداد انتشار السلوك العدواني في كثير من المجتمعات، وصار العنف ضد المرأة ظاهرة

لما تلحقه هذه الظاهرة من أضرار نفسية واجتماعية جسمية للمرأة وما تخلفه عموما من تبعات سلبية

الدولي بأسره و التي تستوجب موقفا حازما من كافة الأطراف المعنية لإيجاد حلول سريعة وناجعةوشاملة لحماية المرأة من كل المظاهر السلبية المحيطة بها والاعتداءات المسلطة عليها حتى تتمكن

وتستند تونس في تناول قضايا المرأة الى مقومات هويتنا العربية الإسلامية القائمة على مبدأ نبذ العنف والمبنية على أساس إحترام قيم الاعتدال والتسامح والحوار والمساواة وتكافؤ الفرص والتي تدعم التماسك والوئام على المستويين الاسري والاجتماعي.

وتأكيدا لهذه التوجهات، انصرفت الجهود الوطنية الى تكريس مقاربة وقائية تقوم على الاستشراف العلمي والدقيق للتحولات التي يشهدها المجتمع ووقايته من كافة المخاطر التي قد تهدد تماسكه وسلامة افراده.

وقد تم في هذا السياق اقرار استراتيجية وطنية للوقاية من السلوكيات العنيفة داخل الاسرة في المجتمع منذ سنة 2008. وتهدف هذه الاستراتيجية الى الوقاية من العنف داخل الأسرة وفي

المعنية فضلا عن تأمين حملات تحسيسية مجتمعية ذات أبعاد توعوية وقائية، ودعم المكاسب القانونية والتعريف بها وضمان تطبيقها.

وقد تولت وزارة شؤون المرأة والأسرة مؤخرا الاعلان عن جملة من الإجراءات الغرض منها مزيد تفعيل هذه الإستراتجية ولعل أهمها الخط الاخضر المجاني المفتوح للنساء المعنفات بالإضافة إلى تدشين أول مركز نموذجي في تونس لإيواء النساء ضحايا العنف والإفتتاح التدريجي لعدد من مراكز الرعاية النفسية للنساء ضحايا العنف في مختلف الجهات.

وتم في نفس الإطار توفير آليات وبرامج وإجراءات للعناية بالمرأة ذات الاحتياجيات الخصوصية يتم من خلالها الإحاطة بالمرأة المعنفة والمرأة فاقدة السند والمرأة المسنة والنساء السجينات وأبنائهن وتنفذ جميعها في إطار عمل تشاركي مع النسيج الجمعياتي بمختلف جهات البلاد.

ويؤكد هذا التمشي أن مظاهر العنف داخل الأسرة وفي المجتمع لا تمثل موضوعا مسكوتا عنه بل ملفا أساسيا من الملفات التي تعمل تونس على تناولها على أساس استراتيجي وبالاستناد إلى مقاربة مستقبلية واضحة تكريسا لمراهنتها على العنصر البشري الذي يبقى غاية ووسيلة كل عمل تنموي.

سيدتي الرئيسة،

[redacted]